



## كلمة رئيس وفد المملكة العربية السعودية

### Kingdom of Saudi Arabia

الدورة 53 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

سمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود

**HH Dr. Turki Bin Saud Mohammed AL SAUD**

#### السيدة الرئيس

يسرني أن أستهل كلمتي بتهنئتك على انتخابكم لرئاسة هذا المؤتمر، الأمر الذي يحمل في طياته تقدير الوفود لشخصكم. كما أؤكد لكم تعاون وفد بلادي من أجل تحقيق الأهداف التي نصبوا أن يحققها مؤتمرنا هذا. وبطيب لي تهنئة بقية الأعضاء المنتخبين لمكتب المؤتمر، كما أشكر أمانة الوكالة على الإعداد الجيد لوثائق المؤتمر.

وأود أن أعلن تقدير بلادي لمعالي الدكتور/محمد البرادعي على جهوده المستمرة منذ تقلده منصب المدير العام للوكالة عام 1997م للنهوض بواجباته والارتقاء بالوكالة.

واختتم الترحيب بتهنئة سعادة السفير/ يوكيا امانو Yukiya Amano على انتخابه مديراً عاماً للوكالة، وأبدي ثقتي في أن كفاءته وحنكته ستيسر للوكالة مواصلة مسيرتها وتحقيق المزيد من النجاح.

#### السيدة الرئيس

إننا نثمن أنشطة الوكالة ودورها وفقاً لدعائمتها الثلاث باعتبارها الجهة المحورية المختصة بالتعاون النووي والمخولة بمهمة تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار، واستمرارها في العمل على تعزيز الأمان النووي في سياق ذلك، وممارستها لمسؤولياتها في أعمال الضمانات والتحقق من امتثال الدول للالتزام على قصر استخدام المواد والمرافق النووية على الأغراض السلمية فقط.

وأنا نقدر للوكالة مساعيها الرامية إلى تلبية طلبات الدول الأعضاء من المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ برامجها الوطنية وفي إطار سياساتها العامة لتحقيق الازدهار الاقتصادي وفقا لمستويات السلامة والأمان الدولية، من أجل توفير الطاقة الكهربائية، والانتفاع من تطبيقات تقنية الإشعاع في مجالات الطب التشخيصي ومعالجة الأمراض البشرية، وتعزيز الموارد الغذائية وحفظ الأطعمة وتحسين الإنتاج الزراعي، وحماية الثروة الحيوانية والتخلص من الآفات الضارة، وتنمية موارد المياه وتحلية مياه البحر لتوفير مياه الشرب، وتعزيز مراقبة النوعية الصناعية، والحفاظ على البيئة.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى المسائل التالية:

### . الطاقة النووية

تتوقع الكثير من الدول مستقبلا واعداء للطاقة النووية، بعد أن أصبحت تشكل جزء لا يتجزأ من إنتاج الكهرباء والبنية التحتية الصناعية بالنسبة لقرابة نصف سكان العالم. ورغم أن السنة الماضية 2008م تعد الأولى منذ خمس عقود التي لم يبدأ فيها تشغيل أي مفاعل جديد؛ إلا أنها حملت العديد من المؤشرات الإيجابية: مثل البدء في تشييد عدد من محطات الطاقة النووية، أغلبها في الدول الآسيوية، وتوقع ازدهار القطاع النووي في بعض الدول، وطلب تراخيص لإنشاء عدد آخر من محطات الطاقة النووية الجديدة، وتزايد عدد مشاريع التعاون التقني الموجهة لتحليل خيارات الطاقة والاستعداد لإستخدام الطاقة النووية. وفي هذا الإطار فإننا نشيد بدور الوكالة في إقامة المؤتمر الوزاري الدولي الذي عقد في الصين في ابريل الماضي لاستعراض سبل التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

### . التقنية النووية

إننا نتفق مع الداعين إلى تعزيز ودعم أنشطة وبرامج الوكالة في المجالات التقنية المتعلقة بتطبيقات التقنية النووية في المجالات المختلفة. ونؤيد مساعي احتواء التأثير على نموها في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ونرحب بالإبقاء على التعاون القائم بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

### . الأمان والأمن النوويين

تعمل الوكالة بنجاح ملحوظ على إرساء نظام أمان نووي عالمي يكفل التبادل الواسع للمعارف والخبرات والدروس المكتسبة من أجل تحقيق أعلى مستويات الأمان والأمن النوويين في الأنشطة النووية الممارسة في الدول الأعضاء، بقصد تعزيز البنى الأساسية والموارد البشرية والهيكل الفنية والتصدي للتحديات المقترنة بالاتجاهات والقضايا العالمية، والأمان النووي، والتأهب لاحتمالات وقوع الحوادث وحالات الطوارئ خلال تشغيل



المنشآت النووية، وقضايا التخلص من النفايات، وإخراج المنشآت المتقادمة من الخدمة، ومعالجة المواقع الملوثة، وتدابير إقرار ونشر استخدام المعايير والخدمات الاستعراضية والإرشادية والصكوك القانونية الدولية المعنية بالأمان النووي والوقاية الإشعاعية المهنية، وحماية الانسان والبيئة، والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

ورغم التحسن الملحوظ الذي تحقق في مجالات الأمان النووي خلال العقود الأخيرة، إلا أننا نرى أنه لا يزال على الوكالة النهوض والإستمرار في تحسين معايير وتدابير الحفاظ على أمان المنشآت والأنشطة والمواد النووية والتحقق الدولي منها، ومساعدة الدول على الالتزام بها.

وإذ نضم صوتنا إلى الداعين لمواصلة تحسين أداء الأمان النووي في المنشآت النووية القائمة والمعتزم تشييدها مستقبلاً، وتطوير مركز الوكالة المعني بالتصدي لوقوع الحوادث والطوارئ النووية.. لنود أن نشدد على أهمية ألا يكون الاهتمام بتوسيع مهام الأمن النووي – الذي تقع مسؤوليته على كاهل الدول المعنية– على حساب تعزيز الاستخدامات والتطبيقات النووية السلمية. ونؤيد بحث آليات دولية تتيح للوكالة إمكانية التحقق من سلامة المحطات النووية الدولية على غرار آليات التحقق الأخرى من سلمية الاستخدامات النووية.

#### • التعاون التقني

نود الإشادة بإستراتيجية الوكالة المعنية بالتعاون التقني وإقامة علاقات تعاون وشراكة ثنائية ومتعددة الأطراف في سياق ذلك مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة، الشركاء المختارين. والعمل على الوفاء بمعايير الجدوى والتبني والالتزام والاستدامة خلال التخطيط لبرنامج التعاون التقني.

ونشارك الرأي أن هناك مسؤولية مشتركة بين الوكالة والدول الأعضاء لتنفيذ فعاليات التعاون التقني الرامية إلى تحقيق احتياجات الدول الملحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ونعتقد أن على الوكالة الإستمرار في دراسة عدد من المسائل التي تؤثر على فعالية وكفاءة أنشطة التعاون التقني، وخاصة ما يتعلق بتوفير موارد يمكن التنبؤ بها ومضمونة لصندوق التعاون التقني، وإن كنا على قناعة بأن أفضل السبل هو أن يكون تمويل برنامج التعاون التقني من الميزانية العادية للوكالة.



## • التحقق وعدم الانتشار

من المسلم به أن جهود الوكالة في التحقق من امتثال الدول لتعهداتها الرقابية من خلال ممارسات نظام الضمانات، تعد من أهم وسائل التحقق من عدم الانتشار، إلا أنه من المهم للغاية إيلاء الركائز الأخرى لمعاهدة منع الانتشار من نزع السلاح النووي ونقل التقنية النووية السلمية، أهمية أخرى، والعمل على وضع الآليات المماثلة للتحقق والضمانات بما يكفل العمل بها وحيادية تامة. والعمل بجدية على تعزيز الجهود التطويرية لتقنيات مفاعلات نووية تحقق مبدأ عدم الانتشار.

وتتفق مع الرأي أن الحفاظ على مصداقية الوكالة بالنسبة لتطبيق نظام الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار يتوقف على مدى نجاحها في التعامل مع التحديات التي تواجهها في الآونة الراهنة، ولعل من أهمها تطوير مختبرات الوكالة الخاص بالضمانات والتحقق بما يؤكد على مصداقيتها وحياديتها.

وقد لاحظنا استمرار التجاهل في العمل على عالمية معاهدة منع الانتشار ولاسيما في المناطق ذات الحساسية الخاصة ومنها منطقة الشرق الأوسط حيث لازالت إسرائيل خارج هذه المعاهدة وما يتبعها من آليات للتحقق. كما أن وثائق الوكالة لاتشير لموقف إسرائيل الراض حيال الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار أو تطبيق الضمانات الشاملة على منشآتها النووية. والاستمرار في هذا النهج قد يؤدي مباشرة إلى عدم التزام الدول الأخرى ويفتح باب واسع للتجاوزات والمماثلة في التعامل مع الوكالة ويضعف مصداقيتها وحياديتها. ونتمنى أن يقدم مدير عام الوكالة مبادرات واضحة حيال التعنت الإسرائيلي المستمر والذي يقوض كل الجهود المبذولة في هذا المجال ونقدر في السياق نفسه ما تضمنته كلمة المدير العام المنتخب، عندما أشار إلى تطلعه إلى تطبيق نظام عدم الانتشار بمنهجية متوازنة، ونرى أن تبذل الدول الاعضاء في الوكالة جهوداً افضل في التعامل مع هذا الموضوع بشكل منطقي بعيد عن التنازع والمماثلة التي نشهدها ولاسيما في أعمال المؤتمرات العامة للوكالة.

## • المسائل التمويلية

إننا مع المؤيدين لضرورة توفير الموارد الكافية للحفاظ على قدرة الوكالة على تنفيذ وظائفها المحددة في نظامها الأساسي على نحو فعال. إلا أننا أيضاً مع الآراء المطالبة بإعادة صياغة ميزانيات الوكالة بشكل موجه وعدم مناسبة إدخال زيادات على الميزانية العادية لتجذب وضع أعباء مالية إضافية على الدول، وتوخي إعادة النظر في آلية الإعفاء الجزئي للحد من



تأثير الزيادات في ميزانية الضمانات على الدول الأعضاء النامية في ظل الأزمة المالية الدولية الراهنة؛ والمطالبة بتقصي تدابير بديلة كإعادة ترتيب الأولويات المالية على نحو أدق، وتحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف في البرامج الأساسية. ومناسبة استمرار تمويل أنشطة الأمن النووي من التبرعات والموارد الخارجة عن الميزانية باعتبار انه ليس من وظائف الوكالة المحددة في النظام الأساسي. وعدم مناسبة النظر في اقتراح إدراج جزء من برنامج الأمن النووي في الميزانية العادية دون النظر في اقتراح نظير لمعالجة مشاكل تمويل برنامج التعاون التقني على المدى الطويل. وتوخي التوازن الأمثل لدى تخصيص موارد الوكالة لتنفيذ أنشطتها التنموية ومهامها الرقابية.

#### السيدة الرئيس

اسمحوا لي، أن اختتم الحديث بالإعراب عن صادق الأمل في أن يتمكن مؤتمرنا من تقديم إسهاما مناسبيا في مساعي الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى توسيع الاستخدام الآمن للطاقة الذرية؛ ومن ثم توسيع زخم إسهامها في السلام والصحة والرفاهية على الصعيد العالمي، ومنع انتشار الأسلحة النووية تمهيدا لتخليص البشرية من أخطارها.

شكراً السيدة الرئيس